الأمم المتحدة

A/C.2/71/L.34

الجمعية العامة

Distr.: Limited
25 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٥ من جدول الأعمال

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

تايلند*: مشروع قرار

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٦٥/١٧٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و ٦٦/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٦٧/٢٢٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٦٨/٢٣٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و ٦٩/٢٤٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٧٠/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي[١]، وخصوصا مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام، وإذ تلاحظ إعلان روما عن التغذية[٢]، وإطار العمل[٣] الذي يوفر مجموعة من الخيارات السياساتية والاستراتيجيات

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاءُ مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٢) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الأول.

(٣) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الثاني.

311016 281016 16-18691 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الطوعية التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المعقود في روما من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، لتستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٤]، وجدول أعمال القرن ٢١[٥]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٦]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٧] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)[٨]، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٩]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١٠]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١١]، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٠ المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[١٢]، وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[١٣]، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[١٤]، والوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي نظمها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[١٥]،

---

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٦) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) القرار ١/٦٠.

(١١) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١٢) القرار ١/٦٥.

(١٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٤) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(١٥) القرار ٦/٦٨.

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[١٦]،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمات الغذاء التي تحدث في مناطق مختلفة من العالم وتؤثر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، وآثارها في الأمن الغذائي والتغذية والتي يتوجب على الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي التصدي لها على نحو شامل ومنسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإذ تكرر التأكيد على أن السببين الجذريين لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هما الفقر وعدم الإنصاف، وإذ لا يزال يساورها القلق مما يمثله التقلب المفرط في أسعار الغذاء من تحد خطير لمكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع وسوء التغذية،

---

(١٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تعيد تأكيد أهمية دعم برنامج عمل الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠٦٣، وخطة عمله العشرية، باعتبارهما إطارا استراتيجيا لضمان إحداث تحوّل اجتماعي واقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه الخاص بالقارة الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمبادرات الإقليمية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

وإذ ترحب بنتائج الدورة الثالثة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في روما في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية،

وإذ تشير إلى إعلان ٢٠١٦-٢٠٢٥ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، الذي يستند إلى إعلان روما عن التغذية وإطار العمل، وإلى دعوة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية إلى تحديد ووضع برنامج عمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، يراعي الإسهامات المقدمة من جميع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم، بواسطة آليات تنسيق مثل اللجنة الدائمة للتغذية، ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين، كلجنة الأمن الغذائي العالمي،

وإذ تؤكد من جديد النتائج المعتمدة خلال المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الزراعة تظل قطاعا رئيسيا أساسيا للبلدان النامية، وإذ تلاحظ أهمية العمل من أجل القضاء على السياسات الحمائية بجميع أشكالها والالتزام بإجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى تحقيق تحسن كبير في فرص الوصول إلى الأسواق وتخفيض كبير في أشكال الدعم الوطني التي تخل بالتجارة والقضاء في الوقت نفسه على جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، حسب التكليف الوارد في برنامج عمل الدوحة[١٧] وفي الإطار الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة

(١٧) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥،

وإذ تؤكد من جديد كذلك حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وإذ تشدد على ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما احتياجات النساء، والأطفال، والشباب، والمسنين، والشعوب الأصلية، والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية، والأشخاص الذين يعيشون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، والمجتمعات المحلية، والأشخاص ذوي الإعاقة ومن يعيشون أوضاعا هشة،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق لأن أحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تفيد بأن ما يقرب من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم وأن التحديات العالمية المتعلقة بالتغذية تزداد تعقيدا وأن أغلب البلدان ترزح تحت وطأة ظاهرة سوء التغذية بأشكالها المتعددة التي تشمل توقف النمو، والهزال، ونقص الوزن، وحالات النقص في المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد، والسمنة، وهي أشكال قد تتواجد في آنٍ معا داخل البلد نفسه، أو في أسرة معيشية واحدة، أو لدى فرد واحد،

وإذ تلاحظ أن عددا متزايدا من البلدان، لا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تُدمج الأمن الغذائي والتغذية في سياساتها الزراعية وخططها الاستثمارية، وأنه نتيجة لذلك، يولى القضاء على الجوع وكفالة التغذية قدرا أكبر من الاهتمام في استراتيجيات التنمية الإقليمية، من قبيل إعلان مالابو الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية التي وضعتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع بحلول عام ٢٠٢٥، وكلها استراتيجيات تؤكد على أهمية الاستثمار في الزراعة، وتنويع الإنتاج الغذائي والوجبات الغذائية، وتوفير التوعية التغذوية الجيدة للمستهلكين، واعتماد تكنولوجيات الاقتصاد في اليد العاملة في إنتاج الأغذية وتصنيعها، وتعزيز حصول المرأة على الدخل، وتعزيز بناء القدرات في تحسين سلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق من استمرار حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية التي تواجه ملايين الناس ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا،

وإذ تعيد التأكيد على الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ في الأمن الغذائي والأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية،

وإذ تعيد التأكيد أيضا على أهمية القيام، في جملة أمور، بتمكين النساء والشباب وصغار الملاك الريفيين والأسر العاملة في الزراعة والصيادين، كعناصر حيوية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية،

وإذ ترحب بإحياء السنة الدولية للبقول في عام ٢٠١٦ وإذ تلاحظ ضرورة إذكاء الوعي العام بالمنافع التغذوية للبقول وتعزيز الزراعة المستدامة،

وإذ تقر بضرورة زيادة الاستثمار العام والخاص في قطاع الزراعة، لأغراض منها مكافحة الجوع وسوء التغذية والنهوض بالتنمية الريفية والحضرية المستدامة،

وإذ تشير إلى إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وإلى مبادئه التوجيهية[١٨]، وإذ تشير أيضا إلى تشجيعه على إجراء تدريبات منتظمة على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها، على الصعيدين الوطني والمحلي، بهدف كفالة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات النزوح، بما في ذلك إمكانية الحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية، بما يلائم الاحتياجات المحلية،

وإذ تشير أيضا إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تسلم بأن بلوغ الهدف ٢ والغايات المترابطة للأهداف الأخرى سيكون عاملا حاسما بالنسبة لأمور شتى منها القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية،

وإذ تشدد على أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام[١٩]؛

٢ - تشدد على أهمية مواصلة النظر في مسألة الزراعة والتنمية والأمن الغذائي والتغذية، وتشجع الدول وجميع أصحاب المصلحة على إيلاء الاعتبار الواجب لهذه المسألة

(١٨) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(١٩) A/71/283.

عند تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢٠] وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها؛

٣ - تؤكد أن الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والتغذية تمثل عناصر أساسية للقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الإنتاج الزراعي، وإنتاجيتها، والأمن الغذائي فيها؛

٤ - تكرر التأكيد على أهمية أن تحدد البلدان النامية استراتيجياتها للأمن الغذائي، وعلى أن مسألة تحسين الأمن الغذائي والتغذية تشكل تحديا عالميا ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية، وأن أي خطط للتصدي لهذا التحدي في سياق مساعي القضاء على الفقر يتعين وضعها وتصميمها وتولي زمام أمرها وتوجيهها وتشكيلها في إطار وطني بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، بوصف ذلك عملية لتحقيق الشمول، وتحث الدول، ولا سيما الدول المتضررة، على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي والتغذية وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

٥ - تهيب بالمجتمع الدولي إلى تكثيف دعمه للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإطار النتائج الخاص به، الذي هو جزء لا يتجزأ من ذلك البرنامج يقدم توجيهات بشأن تخطيط برامج الاستثمار وتنفيذها؛

٦ - تشجع الدول على أن تراعي تماما، لدى وضع سياساتها الوطنية، إعلان روما عن التغذية[٢] وإطار العمل[٣]، الذي يوفر مجموعة من الخيارات السياساتية والاستراتيجيات الطوعية لتستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء؛

٧ - ترحب بزيادة الالتزام السياسي للدول بالتصدي للجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وترحب، في هذا الصدد، بحركة تحسين مستوى التغذية، وتشجع الدول على الانخراط في تلك الحركة على الصعيدين العالمي والقطري، لمواصلة الحد من الجوع وجميع أشكال سوء التغذية في العالم، بين النساء على وجه الخصوص، ولا سيما الحوامل والمرضعات، وبين الأطفال دون سن الثانية؛

٨ - تحيط علما بالاتفاق العالمي للتغذية من أجل النمو، الذي وقعه أكثر من ١٠٠ بلد وشركة ومنظمة مجتمع مدني، لخفض عدد الأطفال الذين يعانون من توقف النمو بمقدار ٢٠ مليون طفل بحلول عام ٢٠٢٠، وبالالتزامات المالية المعلنة دعما لهذا

(٢٠) القرار ١/٧٠.

الهدف، وكذلك بالمناسبة الثانية بشأن التغذية من أجل النمو، التي نظمت في آب/أغسطس ٢٠١٦؛

٩ - ترحب بمبادرة الأمين العام ''تحدي القضاء على الجوع''، وهدف بلوغ عالم خال من الجوع، وتنوه بالتقدم المحرز في تحسين التعاون والتنسيق والاتساق بين جميع أصحاب المصلحة للتغلب على تحديي الجوع وسوء التغذية؛

١٠ - تؤكد ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على نحو مستدام على الصعيد العالمي، في الوقت الذي تلاحظ فيه تنوع الظروف والنظم الزراعية، بطرق منها تحسين أداء الأسواق والنظم التجارية والعمل على ضمانه وتعزيز التعاون الدولي، وبخاصة لصالح البلدان النامية، وزيادة استثمار القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية، وتشير إلى أن الفوائد المجنيّة من هذه الاستثمارات والجهود المبذولة من القطاعين العام والخاص ينبغي أن تعود بالفائدة أيضا، حسب الاقتضاء، على صغار الملاك المحليين من حيث تعزيز الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية والحد من أوجه عدم المساواة؛

١١ - تسلم بضرورة زيادة قدرة الإنتاج الغذائي والإنتاج الزراعي على مواجهة تغير المناخ، مع مراعاة الأولوية الأساسية المتمثلة في ضمان الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وبأوجه قابلية تأثر نظم الإنتاج الغذائي بصفة خاصة بالآثار الضارة لتغير المناخ، وتشجع على بذل جهود على جميع الصعد لدعم الممارسات الزراعية المراعية للمناخ، بما في ذلك زراعة الأحراج واستغلالها والزراعة الحافظة للموارد وخطط إدارة المياه والبذور المقاومة للجفاف والسيول والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرة الفئات المستضعفة والنظم الغذائية على الصمود، الأمر الذي يمكن أيضا أن تترتب عليه آثار إيجابية على نطاق أوسع، مع التشديد على أن التكيف مع تغير المناخ شاغل وهدف رئيسي لجميع المزارعين ومنتجي الأغذية، ولا سيما صغار المنتجين؛

١٢ - تعيد تأكيد ضرورة تشجيع وتعزيز ودعم زراعة أكثر استدامة، بما يشمل المحاصيل والماشية والغابات ومصايد الأسماك وتربية المائيات، تسهم في تحسين الأمن الغذائي والقضاء على الجوع وتتوافر فيها مقومات الاستمرار من الناحية الاقتصادية مع حفظ الأراضي والمياه والموارد الجينية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتسلم بضرورة الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم الإنتاج الغذائي المستدامة والفعالة وتكفل الأمن الغذائي؛

١٣ - تسلم بأن لنظم الأغذية دورا أساسيا في تعزيز الحمية الغذائية الصحية وتحسين التغذية، وترحب بوضع وتنفيذ سياسات وطنية ترمي إلى القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله وتغيير نظم الأغذية بحيث تتاح الحمية المغذية للجميع، مع إعادة التأكيد على وجوب القيام في الوقت نفسه بتعزيز نظم الصحة والمياه والصرف الصحي من أجل القضاء على سوء التغذية؛

١٤ - تعيد تأكيد الدور البالغ الأهمية للنظم الإيكولوجية البحرية السليمة والزراعة المستدامة ومصايد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي وإمكانيات الحصول على الأغذية الكافية والمأمونة والمغذية وفي توفير سبل الرزق لملايين الناس، ولا سيما سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٥ - تشجع الجهود المبذولة على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين والضعفاء، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، وتنوه بتلك الجهود، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم؛

١٦ - تدعو إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في مجال الزراعة، في الوقت الذي تلاحظ فيه مع القلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بكثير من الموارد والمدخلات والخدمات، وتؤكد ضرورة بذل وتعزيز الجهود الرامية إلى تمكين النساء، ولا سيما النساء الريفيات، وإلى تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية لهن ولأسرهن، وكفالة تمتعهن بمستويات معيشة ملائمة وظروف عمل لائقة، وضمان سلامتهن الشخصية واستفادتهن بالكامل من الأراضي والموارد الطبيعية ووصولهن إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية؛

١٧ - لا يزال يساورها بالغ القلق من تكرر حالات انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية في مناطق مختلفة من العالم واستمرار تأثيرها سلبا في الصحة والتغذية، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وتؤكد في هذا الصدد الضرورة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متسقة وفعالة؛

١٨ - تسلم بأهمية دور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وصغار المزارعين والصيادين ومعارفهم ونظمهم التقليدية للإمداد بالبذور في الحفاظ على التنوع البيولوجي وفي العمل على ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية؛

١٩ - تشدد على ضرورة تنشيط قطاع الزراعة وتعزيز التنمية الريفية والسعي إلى كفالة الأمن الغذائي والتغذية، وبخاصة في البلدان النامية، بطريقة مستدامة، مما سيؤدي إلى تحقيق مكاسب جمّة على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برمّتها، وتؤكد أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الريفية على نحو أفضل بطرق منها تعزيز إمكانية حصول المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومن يعيشون تحت نير الاحتلال الأجنبي ومن يعيشون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، ومن يعيشون أوضاعا هشة، على الخدمات الائتمانية وغيرها من الخدمات المالية وتعزيز فرص وصولهم إلى الأسواق وضمان حيازتهم للأراضي وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف لهم وحصولهم على التكنولوجيات الملائمة الميسورة التكلفة لأغراض منها النهوض بالمحاصيل المحلية، وضمان كفاءة الري وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وجمع المياه وتخزينها؛

٢٠ - تؤكد الحاجة المتزايدة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة الجوع وسوء التغذية في صفوف فقراء الحضر؛

٢١ - تعيد تأكيد ضرورة السعي إلى اتباع نهج شامل ذي مسارين إزاء الأمن الغذائي والتغذية يتضمن اتخاذ إجراءات مباشرة للتصدي فورا للجوع في أوساط أشد الفئات ضعفا وتنفيذ برامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل للزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بوسائل من بينها الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

٢٢ - تعيد تأكيد الالتزام بتعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، على النحو المتفق عليه، وذلك من أجل كفالة الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة؛

٢٣ - تؤكد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ويستند إلى قواعد أمر من شأنه أن ينهض بالزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي، وتحث على أن تشجع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المشاركة الشاملة للمزارعين والصيادين، لا سيما صغار الملاك، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية؛

٢٤ - تؤكد أيضا ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي واللجان الإقليمية

وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية الأخرى وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وفقا لولاية كل منها، من أجل زيادة فعاليتها، بوسائل منها الدعم المقدم من فرقة العمل الرفيعة المستوى التي أنشأها الأمين العام والمعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم، وضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية؛

٢٥ - تسلم بالإسهام الذي قدمته حتى الآن نظم الإنذار المبكر، وتؤكد ضرورة تعزيز موثوقية وتوقيت هذه النظم على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز على البلدان القليلة المنعة بوجه خاص في مواجهة الارتفاع المفرط في الأسعار وحالات الطوارئ الغذائية؛

٢٦ - تؤكد أن مسألة فاقد الأغذية والهدر الغذائي في سياق نظم الإنتاج الغذائي المستدامة لا تزال تشكل مصدر قلق شديد، ولكنها تتيح أيضا فرصة للعمل يمكن أن تنطوي على تأثير كبير في تحقيق استدامة النظم الغذائية، وتقر بأن فاقد الأغذية والهدر الغذائي على الصعيد العالمي يشكلان عاملا رئيسيا من العوامل التي تسهم في تغير المناخ ويمثلان حوالي ٨ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي وبأنه يتم استخدام ما يقرب من ٣٠ في المائة من الأراضي الزراعية في العالم حاليا لإنتاج غذاء لا يستهلكه الناس على الإطلاق في نهاية المطاف، وهو ما يعني من حيث استخدام الطاقة أن ما قدره ٣٨ في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في نظم الغذاء العالمية يُستخدم لإنتاج غذاء يُفقد أو يُهدر في نهاية المطاف؛

٢٧ - تعيد تأكيد الدور المهم والطابع الشامل للجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها جهازا رئيسيا يعنى بمعالجة مسألة الأمن الغذائي العالمي والتغذية، وتلاحظ الدور الذي يمكن أن تؤديه اللجنة في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع وسوء التغذية؛

٢٨ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تضمن، في حدود ولاية وموارد كل منها، عدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٢٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين البند المعنون ''التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية''.